

التجارة الخارجية للدول العربية

نظرة عامة

تأثرت التجارة الإجمالية العربية في عام 2010 بالانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي، حيث ساهمت الزيادة في الأسعار العالمية للنفط الخام والسلع الأولية الأخرى إلى ارتفاع قيمة الصادرات العربية، كما ارتفعت الواردات العربية جراء الارتفاع الملحوظ في أسعار استيراد السلع الغذائية، وكذلك أسعار استيراد النفط بالنسبة للدول صافي مستوردة له.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2010، فقد زادت قيمة الصادرات الإجمالية إلى جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين بدرجات متفاوتة. مما انعكس على حصص صادرات معظم الشركاء التجاريين. وزادت أيضاً قيمة واردات الدول العربية من غالبية شركائها التجاريين الرئيسيين. وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للصادرات العربية، فقد زادت الأهمية النسبية لفتتي الوقود والمعادن والمصنوعات التي تتكون من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية. والآلات ومعدات النقل، كما سجلت فئة السلع الزراعية زيادة طفيفة في حصتها في الصادرات العربية. وفي جانب الهيكل السلعي للواردات العربية، فقد ارتفعت حصة المصنوعات. وضمن هذه الفئة، استأثرت الآلات ومعدات النقل على الحصة الأكبر. يليها المصنوعات الأساسية. ثم المواد الكيماوية. وجاءت حصة الواردات العربية لفئة لسلع الزراعية تحتل المركز الثاني في الهيكل السلعي للواردات العربية، وأخيراً تراجعت حصة واردات فئة الوقود والمعادن التي تحتل المركز الثالث في الهيكل السلعي للواردات.

وفيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، فقد سجلت قيمة الصادرات البينية زيادة طفيفة بنسبة 1.2 في المائة لتبلغ نحو 77.7 مليار دولار في عام 2010. ولقد أدى ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية العربية بنسبة تفوق نسبة الزيادة في قيمة الصادرات البينية. إلى تراجع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لتبلغ 8.6 في المائة وذلك بعد أن بلغت 10.7 في المائة في عام 2009. وكذلك الأمر بالنسبة لحصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية التي تراجعت لتبلغ 11.8 في المائة بعد أن وصلت إلى 12.2 في المائة خلال الفترة نفسها.

وبخصوص تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية، بلغت قيمة التجارة البينية للبتترول الخام نحو 10.9 مليار دولار في عام 2010. مشكلة حصة 14.2 في المائة من التجارة البينية العربية. وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، تستأثر المصنوعات الأساسية الحصة الأكبر. يلي ذلك البتروكيماويات، ثم الغاز الطبيعي بأنواعه، فالأغذية والحيوانات الحية. وأخيراً الآلات والمعدات. وتشير هذه التطورات في الهيكل السلعي للتجارة البينية إلى تركزه في

المصنوعات الأساسية والبتروكيماويات في حين تبقى حصة التجارة البينية من السلع المصنعة كالأجهزة ومعدات الاتصالات والأجهزة الإلكترونية والحاسبات الكهربائية متواضعة، والتي تستوردها الدول العربية بكثرة من الأسواق غير العربية. مما يتطلب تطوير الإنتاج الصناعي وتكثيف جهود التعاون الصناعي العربي المشترك نحو تأسيس صناعات منتجة لهذه السلع كثيفة المهارات وذات قيمة مضافة عالية.

التجارة الخارجية الإجمالية

أداء التجارة الخارجية

انعكس النمو الاقتصادي العالمي في عام 2010 على أداء التجارة الخارجية العربية، فبعد أن شهدت التجارة العربية تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2009 نتيجة للتبعات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، عاودت الصادرات الإجمالية العربية نموها في عام 2010، حيث سجلت زيادة بنسبة 25.2 في المائة لتبلغ حوالي 904 مليار دولار مقارنة مع نحو 722 مليار دولار في عام 2009. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية واستقرارها النسبي خلال عام 2010 وذلك بالمقارنة مع حركة الأسعار خلال العامين السابقين. وقد تقاربت نسبة زيادة الصادرات الإجمالية العربية مع نسبة زيادة الصادرات العالمية في عام 2010، الأمر الذي أبقى وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية تقريباً عند مستواه لعام 2009، أي ما نسبته 5.9 في المائة.

أما بالنسبة لأداء الواردات الإجمالية العربية، فقد سجلت زيادة بنسبة 10.2 في المائة في عام 2010 لتبلغ حوالي 655 مليار دولار، بعد أن بلغت نحو 594 مليار دولار في عام 2009. ولقد تأثرت الواردات الإجمالية العربية بارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له. وقد انخفضت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية من 4.7 في المائة في عام 2009 إلى 4.3 في المائة في عام 2010، الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2010-2006)

معدل التغير السنوي في الفترة 2009-2006 (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البند
	*2010	2009	2008	2007	2006	*2010	2009	2008	2007	2006	
1.8	25.2	-32.5	34.5	16.1	37.0	904.5	722.3	1,070.6	795.8	685.4	الصادرات العربية
13.5	10.2	-11.7	25.0	32.6	22.0	655.2	594.3	673.2	538.7	406.4	الواردات العربية
1.1	21.7	-22.3	15.1	15.6	16.1	15,238.0	12,522.0	16,116.0	14,000.0	12,113.0	الصادرات العالمية
0.7	20.9	-23.0	15.5	15.0	16.5	15,376.0	12,718.0	16,520.0	14,300.0	12,437.0	الواردات العالمية
						5.9	5.8	6.6	5.7	5.7	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية
						4.3	4.7	4.1	3.8	3.3	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية

* بيانات أولية

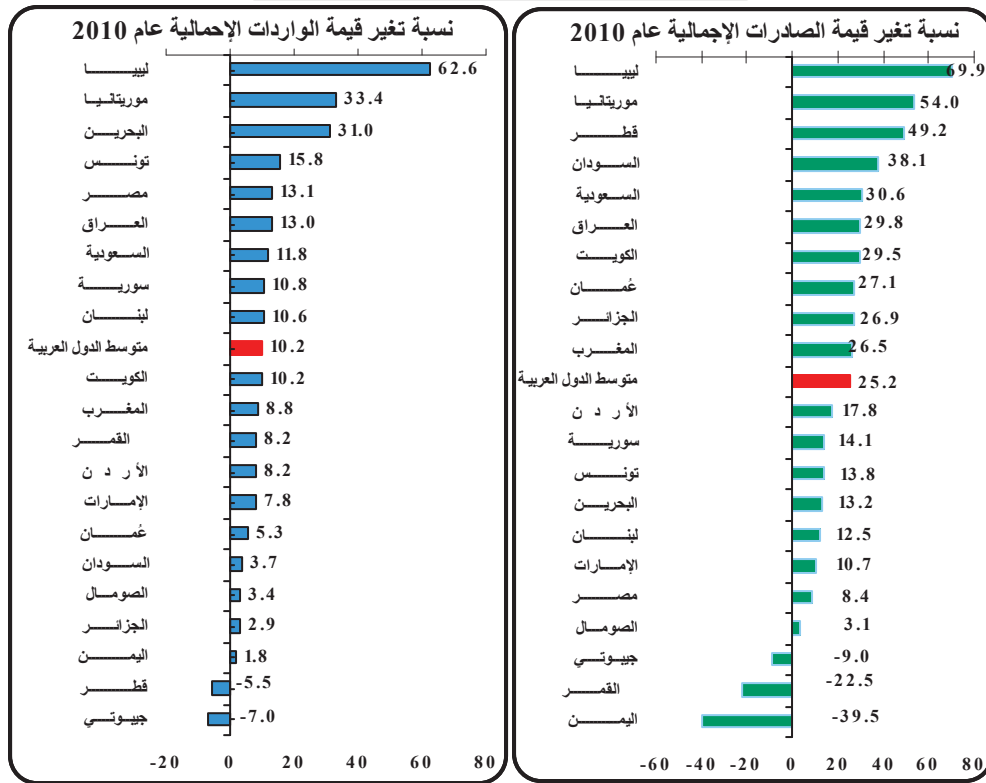
المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية.

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى في عام 2010، فقد حققت معظم الدول العربية تحسناً في أداء صادراتها، فبالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط التي ارتفعت صادراتها الإجمالية بنسب أعلى من الدول العربية الأخرى، فقد حققت ليبيا أعلى نسبة زيادة بلغت 69.9 في المائة، تلتها قطر بنسبة زيادة 49.2 في المائة، ثم السعودية فالعراق والكويت وعمان والجزائر والبحرين والإمارات بنسب تراوحت بين 30.6 في المائة و 10.7 في المائة.

وبالنسبة للدول العربية الأخرى، حققت موريتانيا أعلى نسبة زيادة بلغت 54 في المائة إثر زيادة صادراتها للحديد الخام الذي شهد ارتفاعاً في أسعاره العالمية، تلتها السودان التي ارتفعت صادراتها بنسبة 38.1 في المائة. وأتت المغرب في المرتبة الثالثة، التي شهدت صادراتها زيادة بنسبة 26.5 في المائة والتي تعزى لزيادة صادراتها للفوسفات ومشتقاته بشكل رئيسي. وفيما يتعلق بالأردن فقد سجلت زيادة في صادراتها بلغت نسبتها 17.8 في المائة. وسجلت أربع دول أخرى زيادة في صادراتها بنسب أقل من 15 في المائة، وهي سورية وتونس ولبنان ومصر والصومال. أما الدول التي تراجعت صادراتها فهي اليمن بنسبة 39.5 والقمر (22.5 في المائة) وجيبوتي (9 في المائة).

وفيما يتعلق بأداء واردات الدول العربية فرادى في عام 2010، فقد ارتفعت قيمتها في عشر دول بنسب تراوحت بين 62.6 في المائة (ليبيا) و 10.2 في المائة (الكويت)، وسجلت تسع دول أخرى زيادة تقل عن 10 في المائة، تراوحت بين 8.8 في المائة (المغرب) و 1.8 في المائة (اليمن). أما الدول التي سجلت تراجعاً في قيمة وارداتها، فهي جيبوتي بنسبة 7 في المائة وقطر بنسبة 5.5 في المائة، الملحق (1/8) والشكل (1).

الشكل (1) : التجارة الإجمالية للدول العربية
عام 2010



المصدر: الملحق (1/8).

اتجاه التجارة الإجمالية العربية

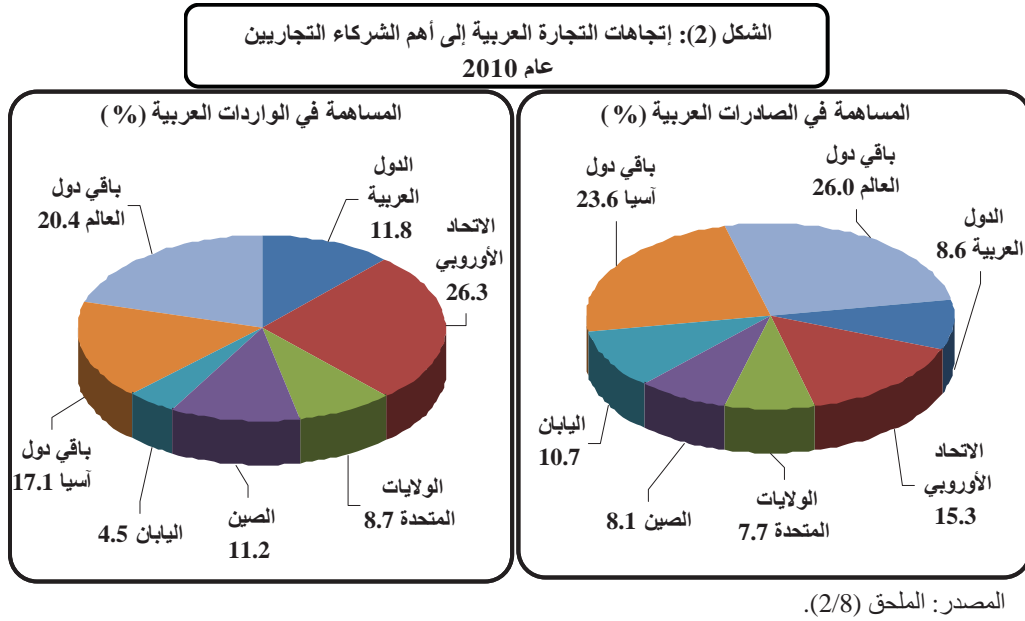
انعكست التطورات الإيجابية في السوق النفطية العالمية وتحسن أداء معظم اقتصادات الدول المتقدمة والنامية في زيادة التجارة الإجمالية العربية مع شركائها التجاريين الرئيسيين. فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية، فقد حققت الصادرات العربية إلى آسيا أعلى نسبة زيادة بلغت 31.6 في المائة. وضمن آسيا استأثرت الصادرات إلى الصين بأعلى نسبة زيادة وصلت إلى 51.9 في المائة، تلتها باقي الدول الآسيوية الأخرى بنسبة 42.0 في المائة، ثم اليابان بنسبة 4.4 في المائة. وبالنسبة للصادرات العربية إلى الإتحاد الأوروبي، فقد سجلت نسبة زيادة بلغت 21.2 في المائة. وشهدت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة زيادة أيضاً بلغت نسبتها 9.9 في المائة. كما زادت الصادرات العربية إلى باقي دول العالم بنسبة بلغت 33.2 في المائة. أما الصادرات البينية العربية فقد ارتفعت بنسبة طفيفة (1.2 في المائة) في عام 2010.

وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية وفي ضوء الزيادات في قيمة الصادرات العربية إلى معظم الاتجاهات فلم يطرأ تغير يذكر على هذه الحصص. فقد حافظت الدول الآسيوية على حصتها في الصادرات العربية مع تحقيق زيادة طفيفة لتصل إلى نسبة 42.4 في المائة في عام 2010 مقابل 40.3 في المائة في عام 2009. وضمن حصة الصادرات العربية إلى الدول الآسيوية، تراجعت حصة اليابان من 12.8 في المائة في عام 2009 إلى 10.7 في المائة في عام 2010. أما الصين فقد ارتفعت حصتها من الصادرات العربية لتبلغ 8.1 في المائة. وارتفعت أيضاً حصة الصادرات العربية إلى بقية الدول الآسيوية لتصل إلى 23.6 في المائة مقابل 20.8 في المائة خلال الفترة نفسها. أما مجموعات الدول التي انخفضت حصتها في الصادرات العربية، فقد تراجعت حصة الإتحاد الأوروبي بصورة طفيفة من 15.8 في المائة إلى 15.3 في المائة، وتراجعت أيضاً حصة الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة من 8.7 في المائة إلى 7.7 في المائة، فحصة الصادرات البينية العربية من 10.6 في المائة إلى 8.6 في المائة خلال الفترة نفسها، الملحق (2/8).

وفيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين، فقد شهدت زيادة متفاوتة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسية في عام 2010، فقد حصلت أعلى زيادة للواردات العربية من اليابان بنسبة بلغت 13.7 في المائة، ثم الواردات العربية من الصين بنسبة زيادة بلغت 8.9 في المائة. كما ارتفعت الواردات العربية من الولايات المتحدة بنسبة 9.5 في المائة والواردات العربية البينية بنسبة 6.5 في المائة. أما الواردات العربية من الإتحاد الأوروبي فقد سجلت نسبة زيادة بأقل من واحد في المائة.

وفي جانب التوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية، فقد تراجعت حصة الواردات العربية من الدول الآسيوية بصورة طفيفة من 33.9 في المائة في عام 2009 إلى 32.8 في المائة في عام 2010، غير أن ضمن هذه الدول حافظت كل من الصين واليابان على حصصهما في الواردات العربية بنسبة 11.2 في المائة و4.5 في المائة على التوالي. كذلك حافظت الولايات المتحدة على حصتها في الواردات العربية بنسبة 8.7 في المائة. أما الإتحاد

الأوروبي فقد تراجعت حصته في الواردات العربية من 28.9 في المائة في عام 2009 إلى 26.3 في المائة في عام 2010، وتراجعت أيضاً حصة الواردات البينية العربية من 12.2 في المائة على 11.8 في المائة خلال الفترة نفسها، الشكل (2).

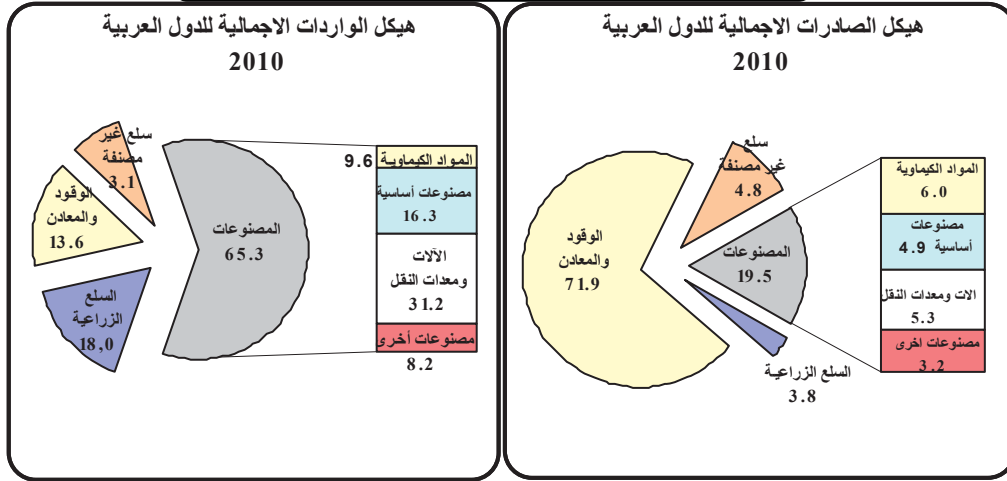


الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

تبين الإحصائيات المجمعة أن الوقود والمعادن استأثرت بالحصص الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، والتي ارتفعت من 70.8 في المائة في عام 2009 إلى 71.9 في المائة عام 2010. كما ارتفعت حصة المصنوعات لتبلغ 19.5 في المائة مقارنة مع 16.4 في المائة خلال الفترة نفسها. وضمن مكونات المصنوعات، حققت المواد الكيماوية زيادة في أهميتها النسبية من الصادرات العربية من 4.4 في عام 2009 إلى 6 في المائة في عام 2010، فالمصنوعات الأساسية من 4.3 في المائة إلى 4.9 في المائة، والآلات ومعدات النقل من 4.5 في المائة إلى 5.3 في المائة خلال الفترة نفسها. أما فئة السلع الزراعية فقد استمرت في تحقيق زيادة في أهميتها النسبية لترتفع من 3.1 في المائة في عام 2009 إلى 3.8 في المائة في عام 2010، الملحق (3/8) والشكل (3).

وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فتشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى وارتفعت حصتها من 60.6 في المائة في عام 2009 إلى 65.3 في المائة في عام 2010. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل على المركز الأول وحققت زيادة في حصتها من 26 في المائة إلى 31.2 في المائة، فالمصنوعات الأساسية والمواد الكيماوية اللتين بلغت حصتهما 16.3 في المائة و9.6 في المائة على التوالي في عام 2010، وذلك مقارنة مع 19 في المائة و7.1 في المائة في عام 2009. وجاءت فئة السلع الزراعية في المرتبة الثانية في الواردات العربية وارتفعت حصتها من 17 في المائة في عام 2009 إلى 18 في المائة في عام 2010. وفي المقابل تراجعت حصة واردات فئة الوقود والمعادن من 14.8 في المائة إلى 13.6 في المائة خلال الفترة نفسها.

الشكل (3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية
عام 2010



المصدر: الملحق (3/8).

التجارة البينية العربية

أداء التجارة البينية

سجلت قيمة التجارة البينية العربية عام 2010 ارتفاعاً بنسبة 3.7 في المائة لتبلغ نحو 77.4 مليار دولار، وذلك مقارنة بقيمة 74.6 مليار دولار في عام 2009. وارتفعت الصادرات البينية بصورة طفيفة بنسبة 1.2 في المائة لتبلغ قيمتها 77.7 مليار دولار في عام 2010، بعد أن بلغت 76.8 مليار دولار في عام 2009. أما الواردات البينية فقد سجلت إرتفاعاً بنسبة 6.5 في المائة لتصل قيمتها إلى 77.2 مليار دولار في عام 2010، الملحق (4/8) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

أداء التجارة البينية العربية (2010-2006)

معدل التغير السنوي في الفترة 2009-2006 (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	2010	2009	2008	2007	2006	2010 ⁽²⁾	2009	2008	2007	2006	
10.1	3.7	-17.9	35.0	20.4	21.0	77.4	74.6	90.9	67.4	56.0	متوسط التجارة البينية العربية ⁽¹⁾
9.5	1.2	-19.1	34.5	20.8	21.1	77.7	76.8	95.0	70.7	58.5	الصادرات البينية العربية
10.7	6.5	-16.6	35.6	19.8	20.9	77.2	72.4	86.9	64.0	53.4	الواردات البينية العربية

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) ÷ 2.

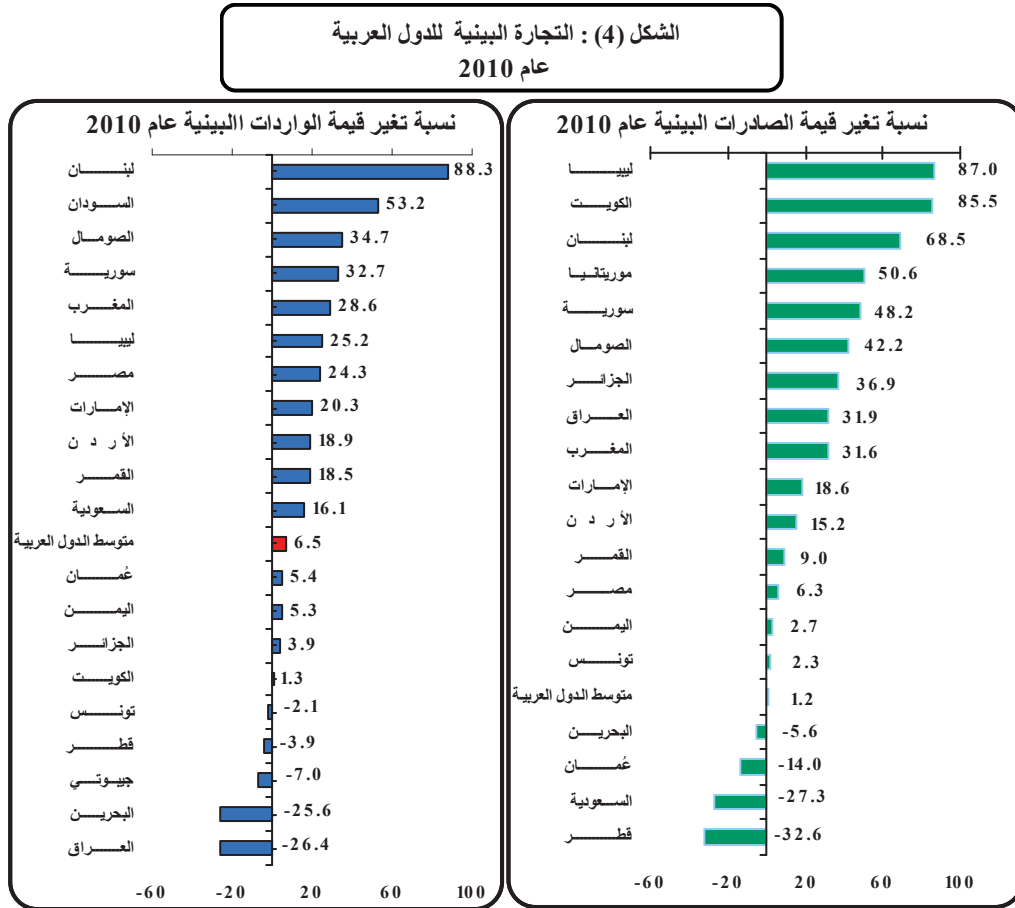
(2) بيانات أولية.

المصدر: الملحق (4/8).

(1) تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية (الصادرات + الواردات) ÷ 2.

على صعيد الدول فرادى، كان أداء التجارة البينية متفاوتاً، فقد ارتفعت قيمة الصادرات البينية لسبعة عشر دولة بنسب متفاوتة تراوحت بين أعلاها 149.5 في المائة بالنسبة للسودان وأدناها 2.3 في المائة بالنسبة لتونس. وفي المقابل، سجلت صادرات السعودية إلى الدول العربية، التي تشكل حوالي ثلث إجمالي الصادرات البينية العربية، انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته 27.3 في المائة في عام 2010، كما سجلت صادرات كل من قطر وعمان والبحرين إلى الدول العربية انخفاضاً بنسب تراوحت بين أعلاها 32.6 في المائة بالنسبة لقطر وأدناها 5.6 في المائة بالنسبة للبحرين.

وفي جانب الواردات البينية، فقد سجلت ستة عشر دولة عربية، زيادات في قيمة وارداتها البينية بنسب تراوحت بين أعلاها 395.2 في المائة بالنسبة لموريتانيا وأدناها 1.3 في المائة بالنسبة للكويت. في حين سجلت قيمة الواردات البينية للعراق انخفاضاً بنسبة بلغت 26.4 في المائة، يليها انخفاض في قيمة الواردات البينية للبحرين بنسبة 25.6 في المائة، فجيبوتي (7 في المائة وقطر (3.9 في المائة) وتونس (2.1)، الشكل (4).



المصدر: الملحق (4/8).

مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية

أدى ارتفاع قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة أعلى من نسبة زيادة قيمة الصادرات البينية إلى تراجع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 8.6 في المائة في عام 2010 وذلك مقارنة مع 10.6 في المائة في عام 2009. وكذلك الأمر بالنسبة لمساهمة الواردات البينية، فقد أدى ارتفاع الواردات الإجمالية بنسبة أعلى من ارتفاع الواردات البينية إلى تراجع حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية لتبلغ 11.8 في المائة مقابل 12.2 في المائة خلال الفترة نفسها.

وبالنسبة لأهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول فرادى، تساهم الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لاثنتي عشر دولة عربية بحصص تساوي أو تفوق متوسط حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية (أي 8.6 في المائة) في عام 2010، وتراوحت هذه الحصص بين أعلاها 92.9 في المائة بالنسبة للصومال وأدناها 8.6 في المائة بالنسبة للسعودية، التي انخفضت حصتها بعد أن بلغت 15.4 في المائة في عام 2009. ولقد تزايدت أهمية الأسواق العربية بالنسبة لصادرات كل من الصومال وجيبوتي وسورية ولبنان واليمن، حيث وصلت حصة صادراتها إلى الدول العربية نحو 92.9 في المائة و86.4 في المائة و55.4 في المائة و44.1 في المائة و24.3 في المائة على التوالي. أما حصة صادرات كل من الأردن ومصر والبحرين وعمان إلى الدول العربية فقد تراجعت، إلا أنها لا تزال تشكل حصة عالية بنسبة تبلغ 50.5 في المائة و34.7 في المائة و17.5 في المائة و14.1 في المائة على التوالي. وتعتبر صادرات الدول التسعة إلى الدول العربية أكثر الصادرات تكاملاً مع التجارة البينية العربية. ولا تزال تشكل مساهمة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية حصة ضئيلة بالنسبة لكل من الإمارات والجزائر وقطر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا، وبالتالي تبقى تجارتها الإجمالية أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، الملحق (5/8) والجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية

(2010-2006)

(نسبة مئوية)

* 2010	2009	2008	2007	2006	
8.6	10.6	8.9	8.9	8.5	نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية
11.8	12.2	12.9	11.9	13.2	نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية

* بيانات أولية.

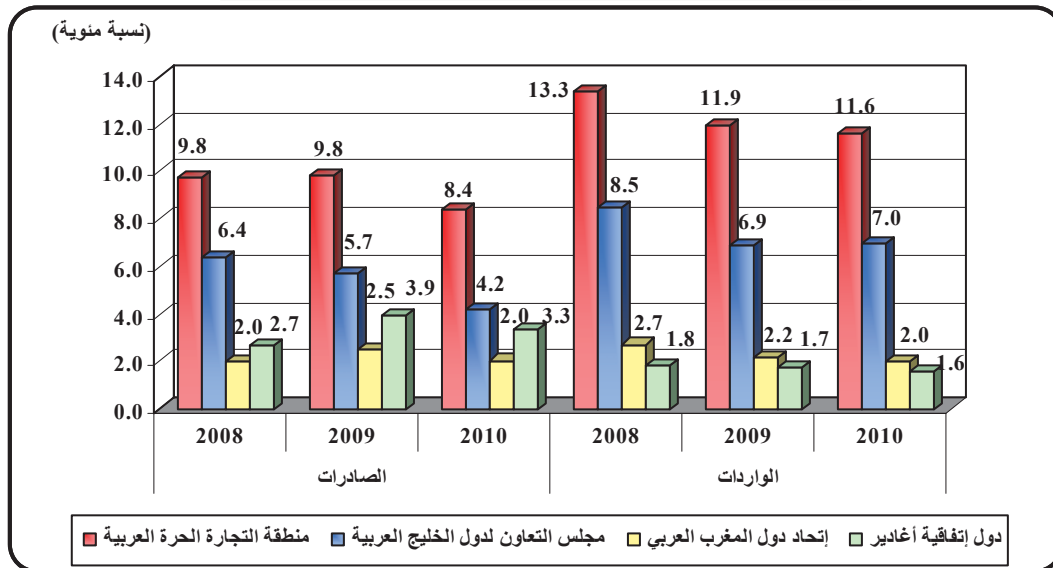
المصدر: الملحق (1/8) و(4/8).

وفي جانب أهمية الواردات البينية في الواردات الإجمالية على صعيد الدول فرادى، تعتبر الأسواق التصديرية العربية مصدراً هاماً بالنسبة لواردات ستة عشر دولة عربية، والتي تشكل حصص وارداتها البينية نسباً أعلى من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية (أي 11.8 في المائة) في عام 2010. ولقد تراوحت هذه الحصص بين أعلاها 50.7 في المائة بالنسبة للصومال وأدناها 12 بالنسبة للقمر. ويلاحظ في هذا الصدد، أن عدداً من الدول التي تشكل وارداتها من الدول العربية نسبة عالية في وارداتها الإجمالية هي دول يستأثر النفط الخام الجزء الأكبر من وارداتها من الدول العربية، مثل المغرب والأردن والبحرين التي يشكل النفط الخام 48.6 في المائة و34.6 في المائة و32 في المائة على التوالي من قيمة وارداتها من الدول العربية.

التجارة البينية للتجمعات العربية

تشير البيانات المجمعة عن تطور أهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتجمعات عربية، وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون لدول الخليج واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير، أن مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات تراجعت في عام 2010، ويعزى ذلك إلى الارتفاع في قيمة التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، سواء من جانب الصادرات أو الواردات بنسب أعلى من ارتفاع قيمة التجارة البينية لكل منها وذلك خلال الفترة نفسها، الشكل (5).

الشكل (5) : حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات للتجمعات العربية 2010-2008



وفي مقارنة لأهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، تستأثر التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنصيب الأكبر، يليه نصيب التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، ولا تزال حصة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير في تجارتهما الإجمالية ضئيلة ولا ترقى لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية، وذلك على الرغم من أن كلا التجمعين يشمل في عضويته دولاً تتميز اقتصاداتها بتنوع القاعدة الإنتاجية والتصديرية فيها، مثل المغرب وتونس بالنسبة للاتحاد المغربي، والأردن وتونس ومصر والمغرب بالنسبة لتجمع اتفاقية أغادير، الجدول رقم (4).

الجدول (4)
مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية
2010-2007

التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)										التجمعات العربية
معدل التغير (%) 2010	قيمة الواردات البينية				معدل التغير (%) 2010	قيمة الصادرات البينية				
	2010	2009	2008	2007		2010	2009	2008	2007	
4.5	74,258	71,057	85,478	62,762	-0.2	75,487	75,604	93,122	68,987	منطقة التجارة الحرة العربية
5.7	25,009	23,654	29,919	19,168	-16.9	27,540	33,144	41,394	31,527	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
5.2	2,672	2,539	3,404	2,379	7.5	2,895	2,693	3,301	2,362	اتحاد دول المغرب العربي
-0.7	1,937	1,951	2,059	1,552	-0.5	2,192	2,225	2,116	1,387	دول إتفاقية أغادير
	المساهمة في إجمالي الواردات (%)					المساهمة في إجمالي الصادرات (%)				
	11.6	11.9	13.3	11.7		8.4	9.8	9.8	9.1	منطقة التجارة الحرة العربية
	7.0	6.9	8.5	6.1		4.2	5.7	6.4	6.2	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
	2.0	2.2	2.7	2.4		2.0	2.5	2.0	1.6	اتحاد دول المغرب العربي
	1.6	1.7	1.8	1.4		3.3	3.9	2.7	1.9	دول إتفاقية أغادير

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي، الصومال، القمر وموريتانيا).
مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت).
اتحاد دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا).
دول إتفاقية أغادير (الأردن، تونس، مصر والمغرب).
المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2011، و تقارير قطرية ودولية متنوعة.

اتجاهات التجارة البينية

تتسم اتجاهات التجارة البينية بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة أو في دولة أو دولتين. ففي عام 2010، في جانب الصادرات البينية، تركزت صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 31 في المائة، وتركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة حوالي 42 في المائة والجزائر بنسبة 27 في المائة. أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس والمغرب ومصر بنسبة 34 في المائة و32 في المائة و19 في المائة على التوالي، وتركزت صادرات السودان إلى الدول العربية في دولة واحدة (الإمارات) بنسبة 84 في المائة، وصادرات الصومال البينية في الإمارات واليمن بنسبة 57 في المائة

و 19 في المائة على التوالي، وتركزت صادرات العراق البينية في سورية (78 في المائة)، والأردن (19 في المائة)، وصادرات عمان البينية في الإمارات بنسبة 73 في المائة، وصادرات قطر البينية في الإمارات (54 في المائة) وعمان (17 في المائة)، وصادرات ليبيا البينية في تونس (49 في المائة). وأخيراً، تركزت صادرات اليمن البينية في الإمارات (43 في المائة) والسعودية (27 في المائة). وفيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعاً في اتجاهات صادراتها البينية، تتوزع الأسواق التصديرية لكل من الإمارات والسعودية والكويت ولبنان ومصر على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

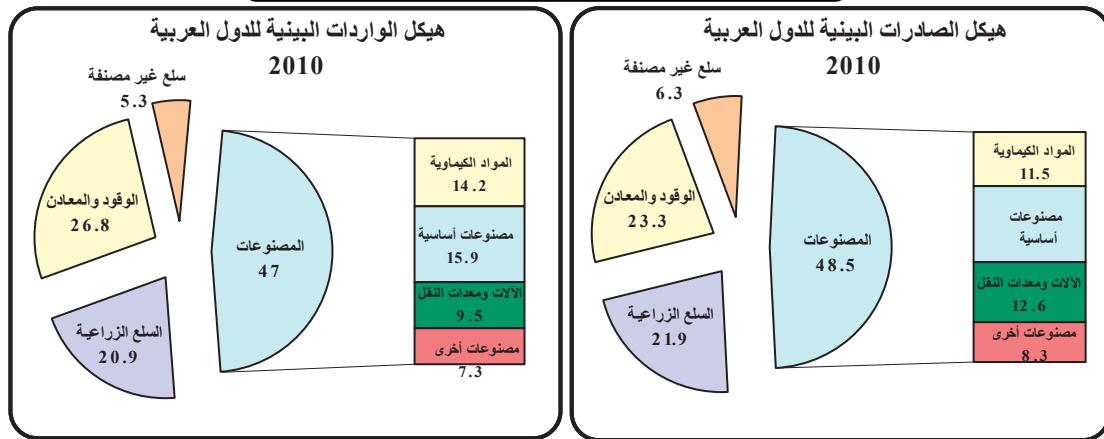
وفي جانب الواردات البينية، تركزت واردات الأردن من الدول العربية في عام 2010 في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 56 في المائة، وتركزت أيضاً واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة 81 في المائة، والواردات البينية لتونس في الجزائر بنسبة حوالي 40 في المائة، والواردات البينية للسعودية في الإمارات (38 في المائة)، وواردات الصومال البينية في جيبوتي (61 في المائة)، وواردات العراق البينية في سورية (70 في المائة). وتركزت الواردات البينية لقطر في الإمارات والسعودية بنسبة 37 في المائة و29 في المائة على التوالي، والواردات البينية لعمان في الإمارات (72 في المائة)، والواردات البينية للكويت من السعودية بنسبة 40 في المائة، والواردات البينية لليبيا من تونس ومصر بنسبة 34 في المائة و31 في المائة على التوالي والكويت 23 في المائة، والواردات البينية لمصر من السعودية والكويت بنسبة 34 في المائة و24 في المائة على التوالي، والواردات البينية للمغرب من السعودية بنسبة 44 في المائة، والواردات البينية لموريتانيا من الإمارات بنسبة 77 في المائة، وأخيراً تبلغ نسبة تركيز الواردات البينية لليمن من الإمارات نحو 48 في المائة. وتعتبر لبنان الدولة الأكثر توسعاً في مصادر وارداتها من الدول العربية، حيث تتوزع حصص الاستيراد بنسب تتراوح بين 10 في المائة و20 في المائة من إجمالي وارداتها من الدول العربية، الملحقان (6/8) و(7/8).

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، إلى زيادة الأهمية النسبية للوقود المعدني والمعادن الأخرى في مكونات الصادرات البينية، حيث ارتفعت حصة هذه الفئة السلعية لتبلغ نسبتها 23.3 في المائة في عام 2010 مقارنة بحصة 22.2 في المائة في عام 2009، وتعزى زيادة أهمية فئة الوقود والمعادن إلى ارتفاع أسعار كل من النفط الخام والغاز الطبيعي وكذلك عدد من المعادن الأخرى، في الدرجة الأولى، خلال عام 2010. وفي ضوء ذلك انخفضت الأهمية النسبية لفئتي السلع الزراعية والمصنوعات في هيكل الصادرات البينية. فقد تراجع حصة السلع الزراعية من نسبة 22.5 في المائة في عام 2009 إلى 21.9 في المائة في عام 2010. أما فئة المصنوعات التي تشكل أعلى حصة في الصادرات البينية فقد تراجعت أيضاً من 49 في المائة في عام 2009 إلى 48.5 في المائة، وتراجعت بدورها الفئات الرئيسية للمصنوعات، فانخفضت حصة المصنوعات الأساسية من نسبة 18.7 في المائة في عام 2009

إلى 16.1 في المائة في عام 2010، كما انخفضت حصة فئة الآلات ومعدات النقل من 13.7 في المائة إلى 12.6 في المائة من الصادرات البينية العربية. وفي المقابل سجلت المواد الكيماوية (عضوية وغير عضوية ومنتجات دوائية وصيدلانية) زيادة طفيفة في حصتها من الصادرات البينية لتبلغ 11.5 في المائة في عام 2010 مقابل 11.2 في المائة في العام السابق. كما ارتفعت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى لتبلغ 8.3 في المائة مقابل 5.3 في المائة خلال الفترة نفسها، الملحق (8/8) والشكل (6).

الشكل (6) : الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية عام 2010



المصدر: الملحق (8/8).

أما فيما يتعلق بهيكل الواردات البينية، فمن المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية زائد قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تبين قيم الفئات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية. وبالرغم من هذه الاختلافات، فيلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2010 أن الحصة السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصة السلعية للصادرات البينية.

التجارة البينية للبتروال الخام

تقدر قيمة التجارة البينية للبتروال الخام بحوالي 10.9 مليار دولار في عام 2010 وذلك بعد أن سجلت زيادة بنسبة 11.6 في المائة عن العام السابق. وتشكل حصة التجارة البينية للبتروال الخام نسبة 14.2 في المائة من قيمة التجارة البينية العربية لعام 2010. ففي جانب الصادرات البينية، هناك ستة دول مصدرة رئيسية للبتروال الخام إلى بقية الدول العربية، هي السعودية، الكويت، الجزائر، العراق، الإمارات وليبيا، حيث يشكل مجموع صادراتها حوالي 95.5 في المائة من

الصادرات البينية العربية للبتروال الخام. وفي جانب الواردات، هناك أيضاً ستة دول مستوردة رئيسية للبتروال الخام، هي المغرب والأردن ومصر وعمان وتونس والإمارات بحيث يستأثر مجموع استيرادها حوالي 98 في المائة من الواردات البينية العربية للبتروال الخام، الملحق (9/8) والجدول رقم (5).

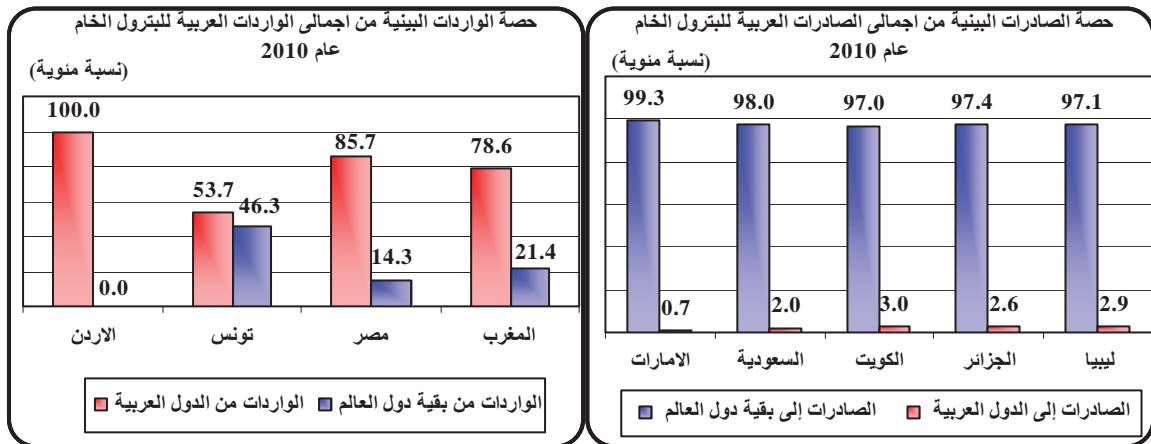
الجدول رقم (5)
التجارة البينية للبتروال الخام
(2010-2008)

2010	2009	2008	
10,876	9,743	10,300	قيمة التجارة البينية للبتروال الخام (مليون دولار)
14.2	13.0	11.3	حصة التجارة البينية للبتروال الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية ⁽¹⁾ (%)

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) ÷ 2.
المصدر: الملحق (9/8).

إضافة إلى ذلك، وبالنسبة لأهمية الأسواق البينية العربية في تجارة البتروال الخام، فإن حصة الصادرات البينية للبتروال الخام تبدو ضئيلة في الصادرات الإجمالية العربية له. ولإيضاح تشكل الصادرات البينية للبتروال الخام حصة ضئيلة في إجمالي الصادرات لهذه السلعة بالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للبتروال الخام، حيث تقدر هذه الحصة بنسبة لا تتعدى 2 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبتروال الخام، و3 في المائة بالنسبة لكل من الكويت وليبيا. أما بخصوص الأسواق العربية لاستيراد البتروال الخام، فتشير البيانات المجمعة لعدد من الدول العربية المستوردة للبتروال الخام إلى أن إجمالي واردات الأردن للبتروال الخام تأتي من الدول العربية، وتشكل واردات مصر للبتروال الخام من الدول العربية نحو 86 في المائة من إجمالي وارداتها لهذه السلعة، و79 في المائة و54 في المائة بالنسبة للمغرب وتونس على التوالي، الشكل (7).

الشكل (7) : حصة الصادرات والواردات البينية للبتروال الخام لبعض الدول العربية
عام 2010



المصدر: الملحق (9/8).

السلع الرئيسية في التبادل التجاري البيني

تشير البيانات المتوفرة والمجمعة عن التجارة البينية للسلع الرئيسية (باستثناء البترول الخام)، والمفصلة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية، خلال الفترة (2006-2008) إلى أن سلع المصنوعات الأساسية (مثل الأسلاك والكابلات المعزولة، والألمونيوم والمنشآت والأنابيب من الحديد والصلب والإسمنت وعجين الورق) جمعياً تستأثر الحصة الأعلى ضمن قائمة السلع الرئيسية في التجارة البينية، يلي ذلك البتروكيماويات كالبولي إيثيلين والأدوية. ثم يأتي بعدها الذهب غير النقدي الخام والمجوهرات، ثم الغاز الطبيعي بأنواعه، فالأغذية والحيوانات الحية وأخيراً الآلات والمعدات.

الجدول رقم (6)

السلع الرئيسية في التبادل التجاري البيني (باستثناء البترول الخام)

رقم التصنيف	السلعة	قيمة الواردات البينية غير النفطية (مليون دولار)			الحصة في إجمالي الواردات البينية غير النفطية (%)			متوسط التغير خلال الفترة (2006-2008)
		2008	2007	2006	2008	2007	2006	
	مصنوعات أساسية، منها:							
7731	أسلاك وكابلات معزولة وغيرها	2195	1503	877	3.7	2.9	1.8	
6842	الألمونيوم وسبائك الألمونيوم	1242	1025	868	2.4	2.6	2.9	
6911	منشآت من حديد وصلب (قضبان، زوايا وأشكال خاصة)	820	872	561	1.6	2.2	1.9	
6791	أنابيب للاستعمال في المنشآت من حديد وصلب	689	535	500	1.3	1.3	1.7	
6824	سبائك نحاس	644	351	233	1.3	0.9	0.8	
2734	حصا وأحجار	436	393	245	0.9	1.0	0.8	
6612	اسمنت بورتلند	400	503	575	0.8	1.3	1.9	
6624	طوب وبلاط	363	294	268	0.7	0.7	0.9	
6429	أصناف عجين الورق	397	373	270	0.8	0.9	0.9	
	بتروكيماويات منها:							
5711	بولي إيثيلين (لدائن)	1,946	1,526	906	3.8	3.8	3.0	
5751	بوليمرات البروبيلين	682	630	449	1.3	1.6	1.5	
5429	أدوية	539	473	373	1.1	1.2	1.2	
5542	زيوت عطرية ومستحضرات تنظيف	399	341	233	0.8	0.9	0.8	
5822	ألواح وصفائح ورقائق من لدائن	357	296	237	0.7	0.8	0.8	
	مصنوعات متنوعة أخرى، منها:							
9710	ذهب غير نقدي خام ونصف مصنع	2,256	1,493	2,153	4.4	3.7	7.1	
8973	مجوهرات من ذهب وفضة أو من معادن	1,078	835	634	2.1	2.1	2.1	
	غاز طبيعي، منها:							
3425	بيونان مسيل	2,096	1,935	1,347	4.1	4.8	4.4	
3449	هيدوكاربونات غازية	604	240	160	1.2	0.5	0.5	
3432	غاز طبيعي في حالة غازية	431	333	280	0.8	0.8	0.9	
3431	غاز طبيعي مسيل	354	159	103	0.7	0.4	0.3	
	أغذية وحيوانات حية، منها:							
0012	ضان حي وماعز حية	476	509	534	0.9	1.3	1.8	
0611	سكر وبنجر خام	410	67	21	0.8	0.2	0.1	
0579	فواكه طازجة أو مجففة	339	254	197	0.7	0.6	0.7	
0222	لبن وقشدة مركزان أو محليان	335	236	204	0.6	0.7	0.7	
0545	خضار طازجة أو مبردة	328	247	239	0.6	0.6	0.8	
	آلات ومعدات، منها:							
7415	مكثفات تكييف هواء	456	405	212	0.9	1.0	0.7	
7239	أجزاء مركبات داخل في وحدات ومعدات الهندسة المدنية والمقاولات	372	538	281	0.7	1.3	0.9	

المصدر : قاعدة بيانات PC-TAS لمركز التجارة الدولي (ITC).

وتعكس قائمة السلع الرئيسية في التجارة البينية العربية تطور هيكل التجارة البينية في إطار جهود التصنيع في الدول العربية والتي تمخض عنها تزايد تصدير سلع المصنوعات الأساسية والبتروكيماويات، إلا أن في معظمها سلع نصف مصنعة (سلع وسيطة) لاستخدامها في صناعات تحويلية أخرى، الجدول رقم (6).

ويلاحظ أيضاً أن السلع المصنعة كالأجهزة ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والأجهزة الإلكترونية والحاسبات الكهربائية والتي تستوردها الدول العربية بكثرة ولها وزنها الكبير في وارداتها الإجمالية لا تقع ضمن قائمة السلع الرئيسية في التبادل التجاري البيني، مما قد يتطلب العمل على دفع التعاون الصناعي العربي نحو قيام الصناعات المنتجة لهذه السلع كثيفة المهارات وذات القيمة المضافة العالية، بحيث يمكن للدول العربية أن تصنعها وتصدرها لبعضها البعض على أساس تجزئة عمليات الإنتاج في مواقع مختلفة (Production Sharing Operations) في الدول العربية التي تكتسب الميزة النسبية في تصنيع جزء أو أجزاء منها. ومع زيادة مرونة عمليات الإنتاج، فإن درجة تصنيع السلع التي تحتاجها الدول العربية سوف تزايد، نتيجة لاتساع السوق العربية والاستفادة من وفور الحجم، الأمر الذي سينتج عنه زيادة التبادل التجاري البيني.

التطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي

استكملت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى⁽²⁾ خلال عام 2010 القواعد الخاصة بالقيود غير الجمركية وآليات التعامل معها، والتي تعرف بأنها التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة العضو للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية نظراً لأهميتها في تسهيل التجارة البينية. ولقد تم اعتماد التصنيفات الدولية للقيود غير الجمركية، وأبدت الدول الأعضاء في المنطقة التزامها بعدم تطبيق أي من تلك القيود ذات العلاقة بالتدابير أو الإجراءات شبهه التعريفية كالرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وتم التعامل معها على أساس مبدأ الإفصاح عن الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. والتزمت الدول الأعضاء بربط رسوم الخدمات عند الإستيراد بكلفتها الفعلية والتخلي عن الرسوم التصاعديّة والرسوم كنسبة من القيمة المستوردة مقابل خدمات الإستيراد مثل إزالة إجراء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العربية، وأية رسوم مترتبة عليها. بالإضافة، فقد التزمت الإدارات الجمركية في الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتطبيق الأحكام الواردة في إتفاقية التثمين الجمركي وتحديد السعر المرجعي والتقييم للأغراض الجمركية.

وفي جانب آخر، تم وقف العمل بالبرنامج الزراعي التي كانت تتيح للدول وضع أسعار مختلفة وفق مواسم الإنتاج، باستثناء لبنان التي أعطيت فترة زمنية محددة لاستخدام البرنامج الزراعي حتى نهاية عام 2010 وذلك لظروف إقتصادية خاصة. وفيما يتعلق بالتدابير والإجراءات المالية، فقد التزمت الدول الأعضاء بعدم ربط عمليات الإستيراد بأية قيود مالية بما في ذلك القيود المتعلقة بربط عملية الإستيراد بشرط التصدير في حدود مبالغ محددة أو مماثلة. كما تم الالتزام بإلغاء معظم الرخص التلقائية التي تصدرها الجهات الرسمية في الدول الأعضاء في المنطقة.

(2) تضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جميع الدول العربية باستثناء أربع دول عربية، وهي: جيبوتي، الصومال، القمر وموريتانيا.

وفيما يخصّ سبل التخلي عن التدابير والإجراءات الإحتكارية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تم وضع قواعد استرشادية موحدة لحماية المنافسة المشروعة ومراقبة الاحتكارات بهدف زيادة الفاعلية الاقتصادية. وعلى مستوى التدابير أو الإجراءات الفنية، فقد اعتمدت الدول الأعضاء مفاهيم جديدة حول إلصاق بيانات السلعة ودلالات المنشأ، كوضع دلالة المنشأ وفقاً لطبيعة السلعة على المنتجات العربية المتبادلة بشكل غير قابل للإزالة، على أن لا يشكل استخدامها قيداً يعيق التجارة العربية البينية في إطار المنطقة. وعدم التشدد بالإجراءات الصحية والبيئية والأمنية والحجر الزراعي والبيطري المقيدة للتجارة. كما استمر العمل بتنظيم المواصفات والمقاييس وكيفية الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وآلية التعاون في مجال الاعتماد، واعتمدت غالبية الدول الأعضاء المواصفة الدولية في حال عدم وجود مواصفة عربية موحدة.

وفيما يتعلق بعضوية الدول الأقل نمواً (السودان، واليمن)، فقد استمرتا خلال عام 2010 في تطبيق التخفيض الجمركي بنسبة 80 في المائة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من السلع العربية المنشأ لتصل إلى التعرفة الجمركية الصفرية في عام 2012 وذلك عوضاً عن عام 2010، حيث أعيد جدول الشرائح المتبقية مراعاة للظروف الإنمائية للدولتين. كما استمر إعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل من قبل الدول الأعضاء.

هذا وقد وافقت الجزائر⁽³⁾ بالعمل بعدد من القواعد والأطر القانونية المتفق عليها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمتعلقة بإلغاء التصديق على شهادات المنشأ والفواتير المصاحبة للبضاعة من قبل السفارات والقنصليات، وإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية عند دخولها السوق الجزائرية، وعدم تضمين الإتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر والدول العربية الأعضاء في المنطقة أي قوائم سلبية للسلع الزراعية. كما تم اعتماد المواصفات الدولية في حالة عدم وجود مواصفات عربية موحدة. وقد تقدمت الجزائر بقائمة من السلع التي ترغب إستثناءها من الإعفاء الجمركي الذي نصت عليه أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك بصفة مؤقتة لضمان نمو إنتاجها المحلي. وفي هذا الصدد تقوم الدول الأعضاء حالياً بدراساتها للبت فيها وفق الضوابط الممنوحة لهذا الغرض.

واستمرت المفاوضات بشأن استكمال صياغة قواعد المنشأ التفصيلية للسلع المتبقية، وآلية معاملة منتجات المناطق الحرة في إطار المنطقة بموجب القواعد التفصيلية للسلع التي تمنح المنشأ. ولا يزال العمل مستمراً لوضع آلية عربية لمكافحة الإغراق والإعانات الرسمية المحظورة والتدابير الوقائية.

وعلى صعيد التعاون الجمركي العربي في إطار المنطقة، تم في عام 2010 صياغة إتفاقية التعاون الجمركي التي ستحدد مجالات التعاون الإداري والفني بين الإدارات الجمركية العربية. كما تم وضع الأطر العامة لصياغة مبادرة

(3) إنضمت الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 2009.

عربية موحدة حول أمن وتسهيل التجارة واعتماد محاورها المعنية بالأمن، وتسهيل التجارة والإجراءات الجمركية وإدارة المخاطر وتبادل المعلومات. بالإضافة إلى وضع معايير المنافذ الجمركية المؤهلة في إطار الاتحاد الجمركي، والموضوعات الخاصة بالتعاون الجمركي في مجال البريد.

وفي مجال تحرير تجارة الخدمات في إطار المنطقة، فقد استمر فريق العمل التفاوضي في عام 2010 بعقد اجتماعاته ومواصلة الجهود نحو التعاون مع المؤسسات العربية والإقليمية والدولية المعنية لتقديم الدعم الفني، وبصورة خاصة للدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والدول التي لها صفة مراقب في المنظمة. وتم وضع جدول زمني مفصل للالتزامات الدول العربية في قطاع الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية والعروض المبدئية والمحسنة التي تقدمت بها الدول العربية في هذا الإطار للاستفادة من تلك العروض في المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية. كما تم إعداد دراسات قطاعية حول تجارة الخدمات العربية ومجالات تنمية التجارة بين الدول العربية في قطاعات مختارة كدراسة خدمات التأمين وإعادة التأمين في الدول العربية. بالإضافة إلى التنسيق بين الدول العربية لتبادل التشريعات واللوائح الوطنية بشأن القطاعات الخدمية.

ولقد قام عدد من الدول العربية في عام 2010 بتقديم مرئياتها حول بعض القطاعات التي يمكن تحريرها ضمن المبادرات القطاعية. واتفقت كل من الأردن ومصر على تحرير كامل لعدد محدود من القطاعات (الاتصالات، الحاسب الآلي والتعليم)، وقد أبدت الرغبة للانضمام لهذه المبادرات كل من الكويت في مجال الحاسب الآلي، وسوريا في مجال الاتصالات والحاسب الآلي، ولبنان في مجالات النقل والسياحة والخدمات المالية، والمغرب في مجال التعليم والاتصالات والحاسب الآلي، واليمن بالنسبة لخدمات التعليم والحاسب الآلي. علماً أن التفاوض في إطار المبادرات القطاعية يجري حول تحرير خدمات النقل والسياحة والخدمات المالية والتشييد والبناء والخدمات الهندسية المتصلة بها.

وعلى صعيد التحضيرات لمرحلة الإتحاد الجمركي العربي وفق الجدول الزمني المحدد في برنامج العمل لإقامة الإتحاد الجمركي العربي، إستمرت لجان العمل المختصة للجنة الإتحاد الجمركي العربي بعملها تنفيذاً لقرارات القمم العربية الاقتصادية. وتم خلال عام 2010 إنجاز معظم المواد الخاصة بالإطار العام والإطار المؤسسي والأحكام العامة للبرنامج التنفيذي للإتحاد الجمركي. واستمر العمل على وضع جداول التعريفات الجمركية الموحدة التي تستهدف توحيد البنود الوطنية للتعريفات الجمركية، وذلك للتوصل إلى جدول عربي موحد للتصنيف السلعي يتم استخدامه في المرحلة التالية من عمل اللجنة كأساس للتفاوض على فئات التعريفات الجمركية التي ستطبق في الإتحاد الجمركي العربي.

هذا وتعمل اللجنة الفنية المعنية بصياغة القانون الجمركي العربي الموحد على استكمال عملها خلال عام 2011. وسيتم في المرحلة القادمة العمل على إنجاز التعريفات الجمركية الموحدة واستكمال محاور البرنامج التنفيذي للإتحاد الجمركي العربي، مما يساهم في تعزيز التعاون في مجال الجمارك بين الدول الأعضاء.